

مفوض أوروبي يؤكد وجود كارثة إنسانية في أوكرانيا ويدعو إلى «اللامركزية»

بوتين يبحث مع مجلس الأمن الروسي سير تنفيذ اتفاقات مينسك

اجتمع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمس، مع أعضاء مجلس الأمن الروسي، وبحث معهم سير تنفيذ اتفاقات مينسك من قبل طرفي النزاع الأوكراني.

وذكر المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف أن رئيس الوزراء دميتري مدفيديف قدم خلال الاجتماع معلومات مفصلة بخصوص هذا الموضوع، مشيراً أن بوتين ناقش مع أعضاء المجلس عدداً من المسائل الملحة المتعلقة بالاقتصاد الروسي.

وشارك في الاجتماع كل من رئيسي مجلسي البرلمان ووزراء الخارجية والداخلية والدفاع، إلى جانب عدد من المسؤولين الآخرين.

وأعلنت «جمهورية دونيتسك الشعبية» أن عملية تبادل الأسرى مع الجانب الأوكراني ستبدأ (اليوم) السبت، حيث أوضحت داريا موروزوفا مفوضة حقوق الإنسان في الجمهورية أن عملية التبادل ستجرى هذه المرة وفقاً لقوائم محددة وليس بصيغة «الجميع مقابل الجميع».

من جانبها أفادت إدارة مدينة دونيتسك بأن امرأة قتلت عقب قصف القوات الأوكرانية للمدينة، مشيرة إلى أن الوضع صباح الجمعة هادئ، وأن نظام الهدنة لا يزال قائماً بشكل عام.

وأضافت السلطات المحلية أن نحو 6 آلاف من سكان المدينة يعانون من انقطاع الكهرباء والغاز، إلا أن وسائل النقل العام في دونيتسك تعمل بشكل اعتيادي.

ووقعت القوات الأوكرانية الساعة 24 الماضية، أعلنت القوات الأوكرانية وجاء في بيان صادر عن العملية الأمنية الأوكرانية في حسابها الرسمي على موقع «فايسبوك» أن «المسلحين أطلقوا النار على مواقع للقوات الأوكرانية 15 مرة خلال الليلة الماضية»، وأن «نظام الهدنة خرق 49 مرة خلال 24 ساعة مضت».

وكان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف قد بحث هاتفياً مع نظرائه الأوكرانيين فرانك فالتر شتاينماير والفرنسي لوران فابيوس والأوكراني بافلو كليمنكو الخطوات العملية لتسوية الأزمة الأوكرانية.

وأفادت وزارة الخارجية الروسية أن رؤساء دبلوماسية الدول الأربع توافقوا على عقد اجتماع قريب لوزراء خارجية دول مجموعة النورماندي، واتفقوا أيضاً على إعداد توصيات محددة لمجموعة الاتصال



الخاصة باوكرانيا. وكان قادة «رباعية النورماندي» بحثوا في مكالمة هاتفية الوضع في أوكرانيا، حيث تمت الإشارة خلال الاتصال إلى أن بداية تنفيذ حزمة التدابير التي اقترحتها مجموعة الاتصال في مينسك سمحت بالتقليل من حدة القتال في دونباس، وأدت إلى انخفاض عدد الضحايا المدنيين.

ودعا مفوض الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار ومفاوضات التوسع يوهانس هان، الأطراف المعنية إلى بذل جهود لمواجهة الكارثة الإنسانية في أوكرانيا، مؤكداً ضرورة إقامة سلطة «لامركزية» هناك.

وقال هان في مؤتمر صحفي عقده بعد زيارته إلى أوكرانيا أمس: «أريد أن أعيد إلى الأذهان أن هناك كارثة إنسانية يحاول القادة السياسيون التغاضي عنها، على ما يبدو أحياناً».

وأشار إلى أن المنطقة التي كان يقطنها خمسة ملايين نسمة، شهدت زواج مليون ونصف المليون منهم، بينما يعيش الباقون في ظروف قاسية، إضافة إلى تدمير البنية التحتية هناك.

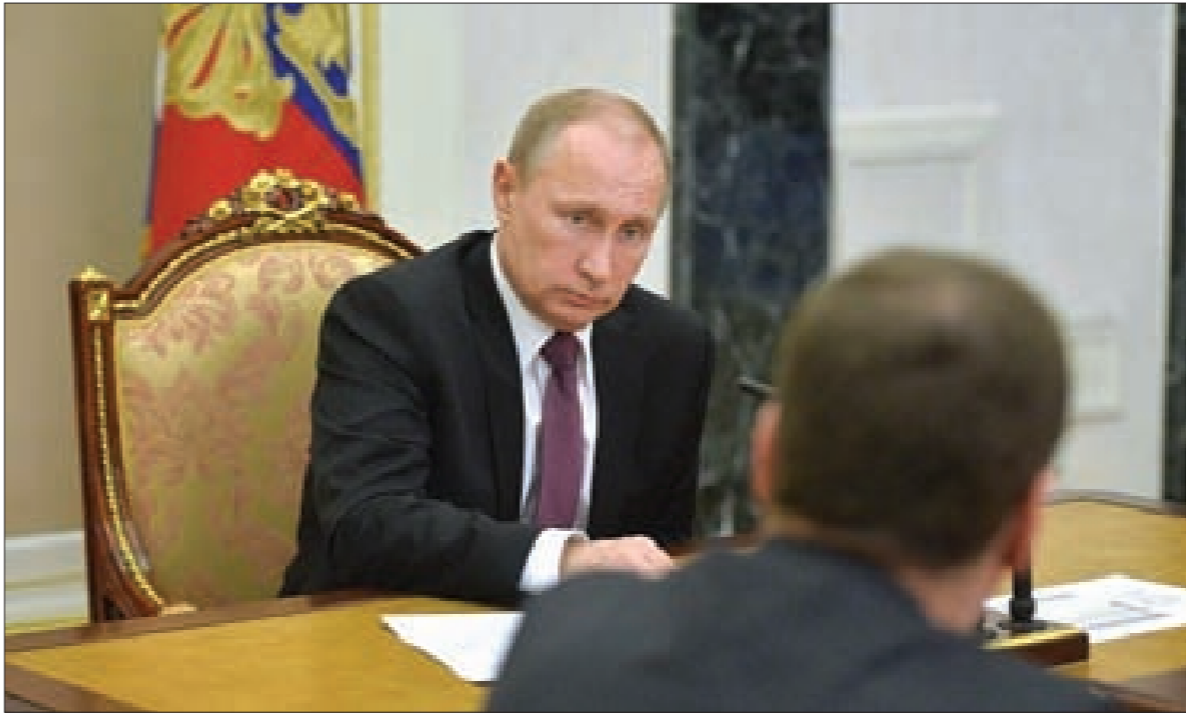
وفي هذا السياق دعا المفوض الأوروبي الأطراف المعنية إلى المساهمة في تطبيق اتفاق مينسك، مشيراً إلى أن «الهدف الرئيسي يجب أن يتمثل في تمكين بعثة مراقبي

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من تنفيذ مهمتها في جنوب شرقي أوكرانيا». وأعلن هان أن هذه الدولة تحتاج إلى نظام «اللامركزية»، قائلاً «نحن مستعدون لدعم الحكومة الأوكرانية فيما يتعلق بجهودها الرامية إلى تحقيق اللامركزية».

وثنى تصريحات المفوض الأوروبي لسياسة الجوار ومفاوضات التوسع تزامناً مع وصول قافلة المساعدات الإنسانية الروسية إلى 15 من منطقة دونباس جنوب شرقي أوكرانيا، المتضررة من الأعمال القتالية بين الجيش الأوكراني وقوات الدفاع الشعبي التابعة لدونباس.

وفي السياق، أفادت وزارة الطوارئ الروسية بأن القافلة الروسية الجديدة نقلت إلى مينسك وبلغاتسك وولغانسك بشرق أوكرانيا أكثر من 200 طن من المساعدات الإنسانية.

وقال أوليغ فورونوف نائب مدير المركز الوطني لإدارة الحالات الطارئة التابع لوزارة الطوارئ الروسية أمس إن «15 شاحنة نقلت إلى لوغانسك أكثر من 100 طن من المساعدات التي تتكون بالأساس من الأغذية، بما في ذلك أغذية الأطفال»، مشيراً إلى أن 15 شاحنة أخرى نقلت النصف الآخر من المساعدات إلى دونيتسك.



يذكر أن المساعدات ستوزع بين سكان المناطق التي تضررت أكثر من غيرها من القتال في الفترة الأخيرة، بخاصة بلدات في منطقة ديبالتسييفو.

وكان المتحدث باسم إدارة حرس الحدود التابعة لهيئة الأمن الفدرالية الروسية بافل بيلوف قد أوضح في وقت سابق الجمعة أن حرس الحدود الأوكرانيين امتنعوا عن المشاركة في تفتيش قافلة المساعدات الإنسانية الروسية في معبر «دونيتسك - إيزفاريون».

وتعد القافلة هي الـ15 من نوعها من المساعدات الإنسانية التي تقدمها موسكو لسكان جنوب شرقي أوكرانيا، والتي تحاول حرس الحدود الأوكرانيين فك الحصار المفروض على آلاف من زملائهم في مدينة ديبالتسييفو ومحيطها.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر أعربت عن استعدادها للمشاركة في إرسال القوافل الإنسانية إلى سكان جنوب أوكرانيا، والتي تنظمها وزارة الطوارئ الروسية، وذلك في حال توصل موسكو وكيف إلى حل وسط بشأن شروط إرسالها.

وأشار موفد اللجنة إلى روسيا وبيلاروس ومولدوفا بإسكال كونا إلى أن مناطق شرق أوكرانيا تحتاج إلى المساعدات الإنسانية وتقديمها إلى رئيس الدولة».

مصادر

كيف ودونيتسك

هدنة غير مكتملة

بشرى الغروي ورتبال مرهج

يبدو أن وقف إطلاق النار في شرق أوكرانيا، ما زال مستمراً بين قوات الحكومة الأوكرانية والقوات الشعبية الموالية لروسيا، بعد ساعات على دخوله حيز التنفيذ الذي يعد المرحلة الأولى من خطة سلام، تهدف إلى إنهاء النزاع المستمر منذ عشرة أشهر.

يذكر أن مجلس الأمن الدولي تبني في 17 شباط الجاري مشروع القرار الروسي بشأن الوضع في أوكرانيا بالإجماع، يدعو فيه إلى وقف فوري للعمليات القتالية في جنوب شرقي البلاد.

ويصنّف القرار على وجوب أن ينفذ طرفا النزاع الأوكراني بنود اتفاق مينسك بصورة كاملة، إذ يقتضي هذا الاتفاق قيام منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بتنفيذ المراقبة الفعالة والتحقق من نظام وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة.

ومن جهة أخرى، تقول منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بأنه، بصورة عامة، تتم مراعاة الهدنة عدا منطقة ديبالتسييفو. الأمر الذي دفع بوزير الخارجية الروسي لافروف بأن يعرب عن خشيته من أن توظف الأحداث فيها، كحجة لنسف الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في مينسك. حيث يستمر التوتر حول هذه المدينة الواقعة عند الحدود ما بين إقليمي دونيتسك وولغانسك وداخل الأراضي التي تسيطر عليها قوات المقاومة.

أما إدوارد باسورين نائب قائد قوات جمهورية دونيتسك المعلنة من طرف واحد قال: «إن المئات من قوات كيف المحاصرة بمدينة ديبالتسييفو بجنوب شرقي أوكرانيا سلموا أسلحتهم واستسلموا لقوات الدفاع الذاتي».

قسطنطين سيفكوف، النائب الأول لرئيس أكاديمية القضايا الجيوسياسية، أشاد بالصورة الموضوعية التي قدمتها منظمة الأمن والتعاون الأوروبي لما يجري في دونباس، نظراً إلى أن اللابيين الرئيسيين (ألمانيا وفرنسا) لا يرغبان في امتداد الأزمة الأوكرانية. وبحسب قوله، فإن المنظمة تسجل الخروقات الموجودة (الاتفاق وقف إطلاق النار)، ومن ثم يجرى اتخاذ القرارات السياسية في برلين وباريس».

الرئيس الأوكراني بيتر بوروشينكو، طالب بنشر قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، لمراقبة وقف إطلاق النار في شرق البلاد، في وقت سارعت القوات الموالية لروسيا إلى رفض الاقتراح قائلة إنه سيمنحل انتهاكاً لاتفاق سلام مبرم.

وخلال جلسة طارئة لمجلس الأمن القومي والدفاع في أوكرانيا عقدت في ساعة متأخرة من الليلة الماضية وترأسها بوروشينكو، اتخذ المجلس قراراً بتقديم طلب للأمم المتحدة لإرسال مهمة حفظ سلام إلى أوكرانيا تعمل بتفويض من مجلس الأمن.

ونقل عن السفير الروسي لدى الأمم المتحدة قوله أيضاً، إن اقتراح بوروشينكو يشكك في عزم أوكرانيا على تنفيذ اتفاقات مينسك. ومن الواضح أن الجانب الروسي بات يملك أوراقاً قوية جداً وله قاعدة شعبية مؤيدة لحضوره في شرق أوكرانيا.

فهل يصمد اتفاق الهدنة في أوكرانيا أم ستعود نيران الحرب للاشتعال في شرقها؟

مفاوضات جنيف تتواصل وعراقجي يلتقي أمانو الثلاثاء المقبل

قالت هيئة تابعة للاتحاد الأوروبي في بيان إن ممثلين عن إيران وبريطانيا والولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وألمانيا سيجرون محادثات في جنيف يوم 22 شباط سعياً إلى إيجاد حل لبرنامج إيران النووي.

وقال البيان: «سيعقد اجتماع ثنائي بين الولايات المتحدة وإيران بمشاركة المديرية السياسية لخدمة العمل الخارجي هيلغا شميدت والتي ستترأس بعدها اجتماع المرءاء السياسيين للدول الست يوم الأحد».

وكانت قد استؤنفت المحادثات النووية بين إيران وأميركا أمس في جنيف بحضور مساعي وزير خارجية البلدين، إذ كان الفريق النووي الإيراني برئاسة عباس عراقجي، وصل صباح أمس إلى جنيف لبحث مع الجانب الأميركي على مدى يومين الموضوع النووي والسبل الكفيلة بالتوصل إلى اتفاق شامل.

ويرافق عراقجي في هذه الجولة من المفاوضات مجيد تخت روانجي مساعد وزارة الخارجية في الشؤون الأوروبية والأميركية، في حين يترأس الجانب الأميركي في المحادثات مساعدة وزير الخارجية ويندي شيرمن.

ومن المقرر أن تعقد كذلك يومي الأحد والاثنين المقبلين محادثات نووية بين البلدين على مستوى وزراء الخارجية.

وفي السياق، سيلتقي عراقجي، الأمين العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو يوم الثلاثاء من الأسبوع المقبل في العاصمة النمساوية فيينا، حيث يأتي هذا الاجتماع في مسار المشاورات



حول الموضوع النووي الإيراني. وفي اللقاء سيتم البحث حول تعاون جمهورية إيران الإسلامية والوكالة الدولية للطاقة الذرية في ما يتعلق بالقضايا الماضية والراهنة ودراسة كيفية الإسراع في مواصلة هذا التعاون. واعتبر رضا نجفي مندوب إيران في الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقرير



الوكالة مؤشراً للشفافية الكاملة للبرنامج النووي لبلاده، مؤكداً في الوقت ذاته أنه ليس على عاتق طهران تقديم مزيد من الإيضاحات حول الخطوتين العمليتين الأخيرتين. وقال نجفي، إن هذا التقرير أثبت أن جميع الأنشطة النووية السلمية الإيرانية تجري تحت مراقبة الوكالة، مشيراً إلى

للشفافية الكاملة للبرنامج النووي الإيراني.

وأوضح مندوب إيران، ان هذا التقرير أكد مرة أخرى أن إيران نفذت جميع الإجراءات التي قبلت بها بصورة طوعية وفق اتفاق جنيف وتمديده، مشيراً إلى

هذه النقطة وهي أن التقرير الجديد لا جديد فيه مقارنة بالتقرير السابق، وأضاف: «ربما يمكن القول بأن أكثر من 90 في المئة منه مكرر وأن ما تغير فيه هو أعداده وأرقامه وهناك جمل مكررة من التقارير السابقة حتى».

وحول الاتهامات الواهية المعروفة بـ PMD وتكرارها في التقرير الجديد، قال إن هذه الاتهامات وتكرارها في التقرير الجديد لا يزيد شيئاً عليها.

وفي ما يتعلق بالخطوات العملية المتفق عليها والتي وردت في التقرير قال نجفي إن إيران أكملت معظمها، وحول الخطوتين العمليتين المتبقيتين فإننا وبنية تسهيل الأمور سمحنا بتفقد مدار «منطقة مريوان»، وليس على عاتق إيران تقديم مزيد من الإيضاحات بل على الدول التي قدمت معلومات مغلوطة للوكالة أن

تعترف بخطئها كي تقدم الوكالة ذلك في تقرير لجميع الأعضاء.

واعتبر نجفي النقطة الجديدة في التقرير هو اللقاء الأخير بين المدير العام أو غير المخصصة وعدد صفائح الوقود المنتجة والزيارات الحاصلة والعينات المأخوذة ونتائجها، وعلى رغم أنها لم تكن ملزمة وأن موقف حركة عدم الانحياز

اللقاء مواصلة الاتصالات. وأن التقرير يتضمن تفاصيل تشمل أماكن وعدد أجهزة الطرد المركزي ونوعها ومقادير المواد النووية سواء المخصبة أو غير المخصبة وعدد صفائح الوقود المنتجة والزيارات الحاصلة والعينات المأخوذة ونتائجها، وعلى رغم أنها لم تكن ملزمة وأن موقف حركة عدم الانحياز

الصومال: إصابة وزراء

ومقتل 25 على الأقل في هجوم

انتحاري قرب القصر الرئاسي

قال مصدر في رئاسة الجمهورية الصومالية، أمس، إن 25 شخصاً على الأقل لقوا مصرعهم في تفجير انتحاري استهدف نزلاً بالقرب من القصر الرئاسي وسط العاصمة مقديشو.

فيما صرح ضابط في الشرطة الصومالية، بأن 11 شخصاً على الأقل قتلوا إضافة إلى سقوط العديد من الجرحى، في هجوم على فندق في مقديشو.

وكانت الشرطة الصومالية قد أفادت في وقت سابق بمقتل ستة أشخاص على الأقل، وإصابة وزيرين ونائب برلماني في هجوم انتحاري أعلنت حركة الشباب المجاهدين الإسلامية مسؤوليتها عنه.

وقال ضابط في الشرطة: «حتى الآن أكدنا مقتل ستة أشخاص بينهم جنود ومدنيون. ومن المؤكد أن عدد القتلى سيرتفع»، مشيراً إلى إصابة نائب رئيس الوزراء محمد عمر عرتي ووزير النقل علي أحمد جامع ونائب برلماني على الأقل.

وأكد مصدر أمني صومالي ثان، وقوع تفجيرين تبعتها إطلاق نار مكثف. ووفقاً للمصدر نفسه فإن سيارة مفخخة انفجرت أولاً، قبل أن يفجر انتحاري نفسه باستعمال حزام ناسف، فيما سمع دوي إطلاق نار مكثف داخل النزل عقب الانفجار.

وأعلن مسلحون من حركة الشباب المجاهدين الإسلامية المتطرفة مسؤولية الحركة عن الهجوم، حيث أفاد المتحدث العسكري باسم حركة الشباب، عبد العزيز أبو مصعب، بأن المسلحين دخلوا النزل من دون خوف بهدف قتل مسؤولين صوماليين مرتدين، بحسب تعبيره.

يذكر أن هجوماً انتحارياً وقع في الـ 22 من كانون الثاني، في فندق بالقرب من القصر الرئاسي يأوي أعضاء وفد تركي في العاصمة الصومالية، عشية زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خلف 5 قتلى.

اعتقال عمدة كاراكاس

بتهمة التورط في مؤامرة انقلابية

أعلن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو أن أنطونيو ليديزما، عمدة العاصمة كاراكاس، والذي يمثل حزب «تحالف الشعب الشجاع» المعارض اعتقل بتهمة التورط في مؤامرة انقلابية.

وقال مادورو في كلمة بثها التلفزيون الرسمي: «السيد ليديزما الذي اعتقل اليوم يأمر من المدعي العام يتحمل المسؤولية أمام العدالة الفنزويلية عن جميع الجرائم التي ارتكبها بحق سلامة البلاد والأمن والدستور».

وكتبت زوجة عمدة كاراكاس على صفحتها في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، أن زوجها «اعتقل في مكتبه، وسحب من هناك من دون السماح له بقول كلمة واحدة».

وكان الرئيس الفنزويلي وجه انتقادات في وقت سابق لعمدة كاراكاس، محملاً إياه المسؤولية عن أعمال الشعب التي جرت في البلاد عام 2014 وتسببت بمقتل أكثر من 400 شخص.

وأثار اعتقال ليديزما بعض الاحتجاجات، إذ تجمع العشرات في مركز المدينة، مطالبين بإطلاق سراح عمدة العاصمة الفنزويلية، إلا أن الرئيس نيكولاس مادورو أعلن أنه «لا تمكن إخفاقة».

وردت الولايات المتحدة بسرعة على اتهامها بالضلوع في المؤامرة، حيث قالت المتحدث باسم خارجيتها جين بساكي «اتهام الحكومة الفنزويلية الولايات المتحدة بالضلوع في المؤامرة بهدف الانقلاب وزعزعة استقرار الأوضاع في البلاد لا أساس له ووكاذب».

